

من كتاب «دافيد بن غوريون - دولة إسرائيل المجددة» /

المجلد الأول (ص ٧٦ حتى ص ٨٨)

إصدار: عام عوفيد - تل أبيب

الطبعة الأولى - شباط ١٩٦٩

إليها مهمة مراقبة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية خلال الفترة الانتقالية. وفي تلك الأيام، بدأ العرب الذين كانوا يقيمون في المناطق المعدة للدولة اليهودية بالهرب إلى الدول العربية، تنفيذا لتعليمات اللجنة العربية العليا.

تصاعدت هجمات العصابات العربية، التي كان للعصابات المستقدمة من الدول العربية المجاورة دور كبير فيها، علما بأنها لم تكن سوى جيوش محرّضة. وكما أوضحت في جلسة اللجنة المركزية لـ (حزب) «مباي» يوم ١٩٤٨/١/٨، لم تكن تلك مجرد اضطرابات، بل حرب حقيقية تغيّت تحقيق ثلاثة أهداف: أ. تدمير اليشوف اليهودي وإزالته، لأن العرب كانوا يدركون أن لا أمل في فرض حكم عربي على البلاد طالما بقي هنالك ييشوف اليهودي يمتلك القدرة الدفاعية؛ ب. إنها حرب ضد إنشاء دولة يهودية، ولو حتى على جزء من البلاد فقط. حرب استهدفت إحباط

قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل - تفكك النظام - هجمات العرب في الطرقات، على بلدات مختلفة وعلى أحياء حدودية - هجرة من بلدات عربية عديدة - لا هجرة من أي بلدة يهودية

غداة قرار الجمعية العمومية، تجددت أعمال الشغب العربية في البلاد. أعلنت اللجنة العربية العليا إضراباً لثلاثة أيام. وفي الثاني من كانون الأول، أضرم حشد عربي النار في المركز التجاري اليهودي في القدس ومنعت الشرطة البريطانية أعضاء «الهاغانه» من نجدة إخوانهم. وبعد أسبوعين من قرار الجمعية العمومية، قررت الجامعة العربية، التي اجتمعت في القاهرة، إرسال مقاتلين عسكريين إلى أرض إسرائيل، متنكرين بهيئة متطوعين. لم تحرك الإدارة البريطانية ساكنها للحيلولة دون هذا الغزو، كما رفضت التعاون مع لجنة الأمم المتحدة التي أوكلت



بن غوريون يعلن قيام إسرائيل على انقاض المجتمع الفلسطيني.

للييشوف العبري. ادعى أعضاء القيادة بأن جميع الجبهات مشتعلة ومن غير الممكن تقليص القوة الدفاعية بدرجة كبيرة. أرسلت، على الفور (مساء يوم ٣١ آذار)، برقية إلى جميع القادة العسكريين للحضور إلى تل أبيب على وجه السرعة، فحضروا جميعاً. وحين أوضحت لهم الأهمية الخاصة لمدينة القدس، وافق جميعهم على تخصيص نصف قواتهم لعملية «نحشون» (هكذا سميت عملية فتح الطريق إلى القدس في الأيام الأولى من نيسان ١٩٤٨). جرى إعفاء قادة منطقة الجليل فقط من إرسال عناصرهم، نظراً للمواجهة القاسية التي كانوا يخوضونها. في الليلة ذاتها (نهاية آذار ١٩٤٨)، وصلت إرسالية السلاح الأولى من تشيكوسلوفاكيا وتم نقلها، على الفور، إلى الوحدة - المؤلفة من ١,٥٠٠ عنصر - التي أُلقيت عليها مهمة اقتحام وفتح الطريق إلى القدس. خلال تلك العملية، سقط أحد القادة العرب، عبد القادر الحسيني، في جبل القسطل. تم فتح الطريق إلى القدس - الجيش البريطاني لم يتدخل هذه المرة - لكن ليس لوقت طويل ولاحت الحاجة إلى شق طريق جديدة في الخفاء، أطلقوا عليها اسم «طريق بورما» وتم في الخفاء، وضع أنبوب على طولها، من راس العين إلى القدس، لأننا لم نكن مطمئنين على الأنبوب الذي كان يمر عبر بلدات عربية.

التأمت اللجنة التنفيذية الصهيونية في مطلع نيسان ١٩٤٨ للمصادقة، أساساً، على مبادرة الإدارة الصهيونية واللجنة القومية، منذ بداية آذار، لإنشاء مؤسستين رسميتين حتى قبل مغادرة البريطانيين، لتشكلا حكومة وبرلمانا غير منتخبين، مؤقتين، بموافقة الهيئات المحلية والصهيونية: كان الاقتراح يقضي

قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة من يوم ٢٩ تشرين الثاني، وكم من مرة جرى فيها إجهاض قرارات دولية: ت. في حال عدم تحقيق الهدفين المذكورين - تدمير الييشوف ومنع إقامة الدولة - كان الهجوم يرمي إلى تقليص مناطق الدولة اليهودية في النقب، في الجليل وربما في حيفا وأماكن أخرى أيضاً.

رغم كونها حرياً ضد قرار الجمعية العمومية، إلا أن عبء الحرب يقع على كاهلنا نحن، بل علينا نحن فقط. في كلتا المدينتين - يافا وحيفا - كان التفوق من نصيبنا حتى الآن. السبب لهذا - ليس قوتنا العسكرية فحسب، وإنما أيضاً الاستيطان اليهودي الذي شمل هاتين المدينتين. ووفقاً لمعلومات موثوقة، فقد هرب من حيفا حتى الآن ما بين ١٥ و ٢٥ ألف عربي وما زال كثيرون ينوون الرحيل. وحين هزمت قوة «الهاغاناه» العصابات العربية في حيفا، في العشرين من نيسان، وضمنت المنظمة (الهاغاناه) مساواة في الحقوق وحرية تامة لسكان حيفا العرب، بشرط واحد وحيد - هو تسليم أسلحتهم لـ «الهاغاناه» - وافقت اللجنة العربية المحلية على ذلك، بينما أصدرت اللجنة العربية العليا (من مقرها في مصر) أمراً بمغادرة حيفا، بدعوى أن جيشاً عربياً سيدخل إلى البلاد في غضون أسبوعين وسيرمي باليهود في البحر. وبالفعل، فقد غادر نحو ستين ألفاً من العرب حيفا، بينما لم يمثل سوى نحو أربعة آلاف منهم لتعليمات اللجنة العربية العليا وظلوا في المدينة. الأمر ذاته حصل في طبريا وصفد وبيت شان (بيسان)، ثم في يافا أخيراً. في يافا فقط بقي نحو ثلاثة آلاف لم يمثلوا لأوامر زعمائهم. أما المدن الأخرى جميعها - طبريا، صفد وبيت شان - فقد أُخليت تماماً ولم يبق فيها ولو عربي واحد، رغم أن منظمة «الهاغاناه» أبلغت العرب المحليين بأنهم يستطيعون البقاء كمواطنين متساوي الحقوق في الدولة اليهودية التي على وشك أن تقام مع رحيل البريطانيين في الخامس عشر من أيار.

تعهد المندوب السامي للإدارة الصهيونية بحماية حرية الحركة في الطريق إلى القدس، غير أن العرب أغلقوا الطريق (كان لا يزال في البلاد نحو مائة ألف جندي بريطاني). في نهاية آذار ١٩٤٨، أصدرتُ أمراً لقيادة منظمة «الهاغاناه» بتجنيد قوة واقتحام الطريق إلى القدس. قررت القيادة تجنيد ٤٠٠ عنصر - كانت تلك الوحدة العسكرية الأكبر التي تم تجنيدها لعملية هجومية. لكن هذه القوة لم تبد لي كافية لفتح الطريق إلى القدس بالقوة. أصررتُ على ضرورة تجنيد ١,٥٠٠ عنصر على الأقل، لأن العرب أيضاً كانوا يدركون مدى أهمية القدس ويعلمون أن إبادة ١٠٠,٠٠٠ يهودي في القدس، بالحرب أو بالجوع، قد تشكل ضربة قاصمة وقاضية

بإنشاء مؤسستين، إحداهما من ١٣ عضوا تشكل - فور خروج حكومة الانتداب البريطاني - حكومة مؤقتة ريثما يكون بالإمكان تنظيم انتخابات ديمقراطية؛ والثانية - من ٣٧ عضوا، تكون برلمانا مؤقتا حتى إجراء الانتخابات وبحيث تشارك في البرلمان المؤقت جميع الأحزاب الفاعلة في اليشوف: أحزاب العمال، الصهيونيون العموميون، همزراحي، التنقيحيون، الشيوعيون (الذين أصبحوا مؤيدين للدولة اليهودية إثر خطاب غروميكو أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيار ١٩٤٨)، السفاراديون وأعوذات إسرائيل.

في يوم ٦/٤/١٩٤٨، قدمت أمام اللجنة التنفيذية عرضا للوضع:

«خلال أربعة أشهر منذ بدء الهجمات ضدنا، يوم ٣٠ تشرين الثاني، غداة صدور قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن إقامة دولة يهودية على جزء من هذه البلاد، قُتل ما يزيد عن ٩٠٠ يهودي. اليهود في القدس العتيقة محاصرون منذ بضعة أشهر. القدس العبرية بأكملها معزولة جزئيا، طوال الوقت، ويخيم عليها خطر الجوع الذي لم يزل بعد. جميع الطرق في البلاد، تقريبا، مشوشة ولا يستطيع يهودي المرور في هذه الطرق من دون تعريض نفسه لخطر الموت. الآلاف من العرب الغريباء المسلحين، كثيرون منهم جنود وضباط جيوش من دول مجاورة، يغزون البلاد ويزداد عددهم باستمرار. إنهم يأتون من سوريا، العراق والأردن، أساسا، وبعضهم من مصر أيضا. الفيلق العربي موجود هنا في البلاد، بموافقة الحكومة. يبدو وكأنه جيش الأردن، لكن بريطانيا هي المتحكم به فعليا وهو الجيش الأكثر انضباطا، تسليحا وتدريباً في الدول العربية قاطبة.

«الحكومة في البلاد في حالة من التفكك، لكنها لا تزال تحاول، عشية مغادرتها البلاد، منع وتقييد أي إمكانية دفاعية لدى اليشوف. وخالفا لقرار الأمم المتحدة، رفضت الحكومة تحرير ميناء تل أبيب في الأول من شباط، رغم أن شرطتها وجيشها قد غادرا منطقة تل أبيب، فيما تتحرك سفن حربية بريطانية في مياه تل أبيب، ليل نهار. عمليا، تفرض الحكومة حصارا بحريا على البلاد موجهاً ضد اليهود، بينما تبقى الحدود البرية في الشرق والشمال مفتوحة أمام العرب، أمام العصابات والجيوش العربية.

«في ١٥ أيار، في اليوم الذي ينتهي فيه حكم الانتداب البريطاني بصورة رسمية، ستكون البلاد مفتوحة على مصراعيها أمام انقضاخ شامل من القوات العربية. النسبة بين يهود أرض إسرائيل وبين العرب في البلاد وفي الدول المجاورة، بدون شمال أفريقيا، هي واحد إلى أربعة بالتقريب؛ العرب يتمتعون

بمكانة رسمية؛ ست دول عربية ممثلة في الأمم المتحدة ودولة أخرى سابعة، هي الأردن، حليفة لبريطانيا، وجزء كبير من السلاح البريطاني يتم نقله إلى الفيلق العربي. ليست للشعب اليهودي المتعرض للهجوم أي مكانة رسمية، حتى الآن. ليست لديه سلطة ولا يحظى باعتراف دولي. تقف ضده الآن سبع دول عربية مستقلة: لبنان، سورية، الأردن، العراق، مصر، السعودية واليمن؛ لديها جيوش مدنية وثمة لبعض منها تشكيلات جوية، كما أن لدى مصر سلاح بحري أيضا. هذا هو الوضع باختصار. وهو وضع يضعنا أمام سؤال مصيري لم نواجهه منذ أكثر من ألف وثمانمائة سنة.

«السؤال ليس: الدفاع أو الاستسلام، فليس لدينا أي خيار كهذا. السؤال الذي ينتصب أمامنا هو: كيف نحارب من أجل الانتصار الذي يضمن وجود شعبنا وحياته الحرة، مستقبلا الرسمي ومكانته الدولية.

«في جلسة اللجنة التنفيذية الأخيرة، في زوريخ في آب ١٩٤٧، بذلتُ محاولة لم تتكلل بالنجاح. أردتُ توعية الحركة الصهيونية على حقيقة أن أمن اليشوف في هذه الفترة هو المسألة المركزية، الحيوية، الحاسمة والمقررة في كل شيء. لكن الحركة الصهيونية لم تكن مستعدة آنذاك لسماع هذه الأمور، كما يبدو. أما الآن، فلا حاجة إلى إقناع الحركة الصهيونية، ولا اليشوف بالطبع، بأن الوضع خطير للغاية وبأن الخطر جسيم. ورغم هذا، فلست واثقا من أن الحركة الصهيونية، ولا حتى اليشوف، قد استخلصا الاستنتاجات الضرورية المترتبة عن هذا الوضع.

«لن نحقق الانتصار بالقوة العسكرية وحدها فقط. فليس ثمة، في أيامنا هذه، حرب تُخاض بالجيش وحده فقط. وحينما ليست أسهل من الحروب الأخرى، بل العكس تماما - إنها أقسى وأصعب منها جميعا. لأن هذه الحرب ليست ضد القوة العسكرية اليهودية، بل ضد اليشوف اليهودي برمته، ولا يجوز التمييز مطلقا بين الجبهة الخارجية والجبهة الداخلية. كل واحد منا، كبيرا كان أم صغيرا، رجلا أو امرأة، مسناً أم طفلاً شاء أم لم يشأ، على الجبهة. لقد أعلنت الحرب ضدنا بينما لم نحظ بمكانة دولة بعد وليست لدينا حكومة معترف بها، وليس من الصعب ضرب حصار بحري علينا، مثلما ضربوا حصارا برئياً. لن نستطيع الصمود بالجيش وحده - حتى لو استطعنا بناء جيش أكبر عدة وعتادا - إن لم نجد الاقتصاد، الروح والمناخ الأخلاقية. حتى رجال الجيش، المؤمنين بهذا، يدركون الآن أن قيمة القوة الأخلاقية تعادل ثلثي قيمة القوة العسكرية، وهذا كله يحتم علينا إيجاد إطار تنظيمي جديد لن نكون قادرين على الصمود في هذه الحرب من دونه.

«ثمة سؤال يَؤرق كل واحد منكم الآن: هل سنستطيع الصمود، أصلاً؟ لا يجوز اعتبار الجواب أمراً مفهوماً ضمناً ومفروغاً منه. أنا، الذي أثق شخصياً بأننا قادرون على الصمود، لا أجازف في إثبات هذا على نهج إثبات النظريات الحسابية. لو طلبنا رأي خبراء الاستراتيجيات والاقتصاد الذين لا يعرفون شيئاً عن روح اليبشوف وقلنا لهم: ها هنا ييشوف يهودي تعدادُه ٦٥٠,٠٠٠ نسمة، فيه من الرجال كذا ومن النساء كذا في سن كذا وكذا، هذه هي زراعة اليبشوف، هذه صناعته، هذه معارفه العسكرية وعتاده العسكري وهذه هي إمكانياته ومقدراته المالية، وفي المقابل - تجمع عربي في البلاد تعدادُه مليون ومائة ألف من البلاد، ومعهم ثلاثون مليون عربي آخرون، ليس من وراء البحر وإنما في منطقة حدودية متتابعة، ولهذه الملايين دول وحكومات وجيوش وميزانيات ومدافع وطائرات وسفن، وهم يتلقون الأسلحة من بريطانيا ويستطيعون الوصول إلى هنا بسهولة والانقضاض على اليبشوف اليهودي. لو قلنا هذا، لكان الخبراء سيردّون مسبقاً: لا، ليس لهذا اليبشوف أي أمل في الصمود.

«حين بدأ الهجوم علينا قبل أربعة أشهر، في أعقاب قرار ٢٩ تشرين الثاني، لم يكن لدى اليبشوف جيش. كانت لدينا قوات دفاع محلية فقط، تتولى منذ سبعين سنة مهمة الدفاع عن «النقاط» عند الحاجة. لم يكن هؤلاء جنوداً مدربين كما ينبغي، بل لم يكونوا حتى مثلاً كان رجال «هشومير» قبل أربعين عاماً - رجالاً يمتنون حماية اليبشوف. كان هؤلاء أشخاصاً منشغلين بأعمالهم ومزارعهم يخصصون من وقتهم الخاص ساعات قليلة للتدريبات الأسبوعية. وعدا هؤلاء، كانت هنالك أيضاً كتيبة واحدة صغيرة قوامها بضعة آلاف رجل كانوا مجندين بصورة جزئية. هذه الكتيبة، أيضاً، كانت تخصص نصف وقتها فقط للتدريبات العسكرية، لكنها كانت قوة جاهزة على الدوام لتلبية أي نداء ولم تكن محصورة في منطقة ما. إنني أقصد «البلماح». كانت ثمة بداية لتشكيل قوة إضافية أخرى، متطوعة وليست مجنّدة. تلقت تدريبات عسكرية ليس للدفاع المحلي فحسب، لكنها خصصت جزءاً قليلاً من ساعات فراغها للتدريبات - يوماً واحداً أو يومين في الشهر. أُطلق عليها اسم «القوة الميدانية».

«في هذا الوضع بدأ الهجوم يوم ٣١ تشرين الثاني ١٩٤٧ وما زال مستمراً حتى اليوم دون توقف، ولو ليوم واحد فقط، في المدن، في الطرق وفي البلدات الزراعية في مختلف أنحاء البلاد. لم يستطع العدو طوال هذه الأشهر الأربعة، اقتحام ولو موقع سكني واحد، رغم أن لدينا مواقع بعيدة، معزولة وقليلة

السكان. لم يهدم العدو، حتى اليوم، ولو موقعاً واحداً ولم يهجر السكان أي موقع. في المقابل، اقتحمت قواتنا الدفاعية مواقع عربية في الجليل، في السامرة، في يهودا وفي النقب. العديد من البلدات العربية هُجرت. تدور الآن في القدس وعلى القدس معركة كبيرة. لكن الجزء اليهودي من القدس، الجزء الغربي، لم يكن يهودياً من قبل كما هو الآن. ثمة في القدس الآن تجمع كبير يشبه تل أبيب، بصورة أساسية. إنه يهودي خالص، مائة بالمائة. لكن ثمة في القدس ليس كتل متتابعة فقط، وإنما «جزر» أيضاً: يهود في مناطق عربية وعرب في مناطق يهودية. جميع «الجزر» العربية في المناطق اليهودية هُجرت: روميما، كرم السولا، الشيخ بدر، لفتا وغيرها، بينما لم يُهَجَر أي من الأحياء اليهودية في المناطق العربية، رغم تعرضها للهجوم ليل نهار طوال أشهر عديدة متواصلة. وفي حيفا، أيضاً، هرب نحو ثلث السكان العرب (وقد ذُكر هذا قبل ثلاثة أسابيع من هروب العرب الجماعي من حيفا، طبريا، صفد، بيت شان ويافا). لم يهرب اليبشوف اليهودي من أي مدينة. توفر هذه الحقيقة قاعدة متينة للإيمان بالمستقبل، رغم أنه لا يزال من غير الجائز بعد استخلاص استنتاجات بعيدة المدى. هذا لا يعني أن الخطر قد زال ولم يعد ماثلاً. ينبغي الانتباه إلى أن جزءاً فقط، بل جزءاً صغيراً، من القوة المقاتلة العربية الحقيقية هو الذي دخل إلى المعركة حتى الآن.

«لكن القوة البشرية هي عنصر واحد فقط من عناصر المعركة. ليست التجهيزات والعتاد أقل أهمية منها، وأكثر من هذه وتلك - المناعة الأخلاقية والعقلية. بهذه سوف ننتصر. لأن الكمّ وحده لا يقرر، رغم أنه لا يجوز التقليل من أهميته، إطلاقاً. لكن يتعين علينا أن نعي، مسبقاً، أننا ضعفاء عديداً، وأن قوتنا الأساسية تكمن في تفوقنا النوعي، ناهيك عن شرط آخر لانتصارنا هو - استغلال واستثمار تفوقنا هذا بصورة كاملة.

«كي نصمد وننتصر في هذه المعركة، يتعين علينا تنفيذ خمس خطوات:

«أ. تجنيد كل القوى البشرية المتوفرة لدينا، سواء في حمل السلاح أو في الإنتاج الاقتصادي، بأعلى درجة من العقلانية وبكامل فاعليتها، استناداً إلى اعتبار واحد وحيد - الاحتياجات الأمنية:

«ب. إعداد، إنتاج وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لنا، وبضمنها وسائل النقل في المجالات الثلاثة - البر، البحر والجو، وفقاً للتحضيرات التي تم إعدادها والتي يجري العمل على إعدادها؛

«ت. تنظيم الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، التجارة، التصدير والاستيراد، توزيع الأغذية والمواد الخام وفقا لضرورات حالة الطوارئ، بغية المحافظة على القوة العسكرية وصيانتها لتكبر وترداد، من أجل حفظ وتعزيز الاقتصاد اليهودي في البلاد في ظروف الحرب وتلافي زرعته أو انهياره؛

«ث. أن نؤسس في اليشوف - وهذا هو العنصر الأساسي والمقرر - سلطة مركزية، وحيدة وعليا تبسط سلطتها على القوى البشرية، الجيش، الزراعة، الصناعة، والتجارة وجميع الخدمات الرسمية المختلفة في اليشوف وفي البلاد عامة، على أن تحظى هذه السلطة بالدعم الكامل والولاء التام من جانب الحركة الصهيونية والشعب اليهودي في الشتات؛

«ج. عدم الاكتفاء بالحيل الدفاعية فقط، وإنما شن الهجمات في الوقت المناسب على جميع الجبهات، وليس فقط في نطاق حدود الدولة اليهودية بل سحق العدو أينما وُجد.

« إنني أرى الدور الموحد لاجتماع اللجنة التنفيذية الصهيونية هذا في منح الصلاحيات اللازمة لتنفيذ الخطوة الرابعة - إنشاء سلطة مركزية، وحيدة وعليا في اليشوف، إذ بدون هذه الصلاحيات لن يكون ممكناً الصمود في المعركة. لا تستطيع الوكالة (الصهيونية) منح أي صلاحيات في هذه المنطقة لأي جسم دون تحويل واضح وصريح من قبل اللجنة التنفيذية الصهيونية ومن دون صلاحية جديدة، موحدة ومركزية لن يكون بالإمكان ضمان الأمن.

«بعد مناقشات ومداولات طويلة، وعلى خلفية ضغط خارجي وخشية من الفراغ الناشئ إثر إلغاء الانتداب، توصلت المؤسسات إلى القناعة بأن ثمة حاجة إلى إقامة مؤسستين جديديتين: مجلس الحكومة المؤقتة، من ٣٦ أو ٣٧ عضواً، وحكومة مؤقتة من ٣٣ عضواً.

«لدينا مجموعة من المؤسسات الأمنية ولجميعها حقوق كثيرة. لو كنت بصدد كتابة التاريخ، لوضعت الأوسمة والنياشين على رؤوس إدارة الوكالة اليهودية في القدس، إدارة اللجنة التنفيذية، لجنة الأمن وتلك المؤسسة المسماة «القيادة القطرية» على ما تقوم به من أجل أمن اليشوف والبلاد. ولم أكن لأنسى، أيضاً، عمل هيئة جمع التبرعات ولجنة متابعة الأوضاع - جميعها عملت وقدمت من أجل الأمن.

«لكن الوقت الآن ليس مناسباً لكتابة التاريخ. إننا في خضم حالة حرب ستقرر: إما الحياة وإما الموت. ولا يساورنا سوى هاجس واحد ووحيد - أن ننتصر. ومن هذه الضرورة الملحة، توصلت إلى الاستنتاج بأنه ينبغي استبدال المؤسسات المتعددة ذات الحقوق

الكثيرة بمؤسسة واحدة وحيدة تضطلع بالمسؤولية عن جميع الوسائل والمجالات، وتنظم جميع احتياجات اليشوف وتلائمها للقضية المركزية والأساسية - الأمن. فالمعركة العسكرية التي فُرضت علينا - وستبلغ ذروتها في ١٥ أيار المقبل - تحتم وجود سلطة مركزية في اليشوف واليشوف، سلطة تعتمد على دعم كامل من الحركة الصهيونية في العالم».

كان في اليشوف، عملياً، عدد من الهيئات التي تولت مهمات الدفاع أكثر بكثير من تلك التي عدتها في جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية. كل سلطة محلية، وفي مقدمتها بلدية تل أبيب، تتدخل في شؤون الدفاع، إذ كان الدفاع - تقليدياً - شأنًا محلياً. حتى في «الهاغاناه» نفسها، أيضاً، كانت ثمة سلطات منفردة، مستقلة. كانت لدى «البلماح» قيادة متخصصة بالتجنيد والتدريب وقد تصرفت، في كثير من الحالات، برأي مستقل تماماً. لم تكن القيادة القطرية وحدة واحدة متكاملة، بل تشكلت - كما أسلفت - بصورة فردية من قسمين اثنين: نصفها من مبعوثي نقابة العمال (الهستدروت) ونصفها الآخر من مبعوثي «الاتحاد المدني». ولم يكن كل من هذين النصفين، أيضاً، متكاملًا ومنسجماً على المستوى الداخلي، لأن الهستدروت كانت مشكلة من أحزاب مختلفة، فكان مندوبو الهستدروت ممثلين عن الأحزاب المختلفة، عملياً، وخصوصاً عن حزبي «مباي» و«مبام»، كما أطلق على «الكيبوتس القطري» و«الكيبوتس الموحد» («أحدوت هعفودا») إثر اتحادهما قبل قيام الدولة. كما برزت بين ممثلي «الاتحاد المدني»، أيضاً، توجهات مختلفة ومنفردة. وفوق هذا كله، كان ثمة تنظيمان مُنسَجبان: «إيتسل» و«ليحي»، اللذان لم يعترفوا بأي سلطة قومية، رغم تعاونهما مع «الهاغاناه» أحياناً. اعتاد اليشوف المنقسم على تغليب وتفضيل مصالح فئوية ومحلية على المصلحة العامة، في كثير من الحالات. كانت السلطة في البلاد غريبة، بل معادية في بعض الأحيان، وكان بمقدور كل طرف العمل وفق ما يرتأيه هو، بصورة منفردة، في القضايا اليهودية الداخلية.

عشية إعلان دولة اليهود

اتخذت اللجنة التنفيذية الصهيونية، بأغلبية ٤٠ صوتاً ومعارضة ١٠ أصوات من «مبام» و٨ أصوات من التنقيحيين، وبعد مداولات استغرقت عشرة أيام، القرار التالي: «حزبنا أمرنا، استناداً إلى رأي الحركة الصهيونية العالمية وبموافقة كل شعب إسرائيل، مع انتهاء سلطة حكومة الانتداب المخيبة للأمال وانتهاء حكم الأعراب، سينهض الشعب في أرضه ويحقق استقلاله في وطن».

تأسيسا على هذا القرار المبدئي، تقرر إنشاء هيئتين عليين: واحدة مؤلفة من ٣٧ عضوا تكون مجلس الدولة المؤقت، وأخرى من ١٣ عضوا تسمى مؤقتا، «مديرية الشعب» على أن تتحول، بعد انتهاء الانتداب في الخامس عشر من أيار، حكومة مؤقتة للدولة اليهودية. أما القرار الأكثر أهمية الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية الصهيونية فهو تركيز كل الصلاحيات في شؤون الأمن، التجنيد، الدفاع وإدارة الحرب بين يدي هيئة الـ ١٣ عضوا، التي ستكون مسؤولة أمام هيئة الـ ٣٧ عضوا. ولا يبقى ضمن صلاحية الإدارة الصهيونية سوى المجالات التالية، فقط: مشاريع الاستيطان، الهجرة، الإعلام والدعاية الصهيونية، التعليم في الشتات، تطوير القدس، الصناديق والأموال المتوفرة لدى المنظمة الصهيونية العالمية.

تجاه الخارج، لم يكن لقرار اللجنة التنفيذية الصهيونية هذا أي مفعول دولي، إذ لم يتبق لسلطة الانتداب سوى نحو شهر واحد فقط، بينما شكل هذا القرار تجاه الداخل مدخلا لإعلان الاستقلال الذي جرى في ١٤/٥/١٩٤٨ والذي أسس الدولة. حتى ذلك الحين، كانت السلطة العليا على شؤون الدفاع، رسميا ونظريا على أي حال، بين يدي الإدارة الصهيونية، ومنذ المؤتمر (الصهيوني) الثاني والعشرين الذي التأم في كانون الأول ١٩٤٦ في بازل، كان رئيس الإدارة الصهيونية، دافيد بن غوريون، مديرا لدائرة الأمن. كانت هذه السلطة رسمية، إلى حد بعيد. لم يعترف التنظيم المنسحبان لا باللجنة القومية ليهود أرض إسرائيل ولا بالإدارة الصهيونية. لكن حتى القيادة القطرية لـ «الهاغانة»، التي كانت ملزمة رسميا بتلقي الأوامر المهمة من مدير الدائرة الأمنية، تصرفت بما ارتأته هي وليس برأي واحد موحد. ذلك أنه كان لـ «القيادة القطرية»، التي كانت خاضعة للجنة اليومية بصورة رسمية، مالكان اثنان: نصفها معيّن من طرف «الاتحاد المدني» وممثل لأوامره ونصفها الآخر لنقابة العمال (الهستدروت). حتى أن هذا النصف الأخير لم يكن منسجما ومتوافقا فيما بينه، إذ سيطر ممثلو «مبام» على «بلماح» (كان «الكيبوتس الموحد» هو الذي أقام، رعى وأدار «بلماح»، عمليا) ولم يكونوا ينصاعون لأوامر وتعليمات اللجنة التنفيذية للهستدروت دائما. وتأتي المؤسسة الجديدة، ذات الـ ١٣ عضوا، لتحل مكان جميع الهيئات السابقة ولتركز بين يديها، جميع الصلاحيات الرسمية.

بحثنا في جلسة الإدارة الصهيونية التي انعقدت يوم ١١/٤/١٩٤٨، بالتزامن مع جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية، تركيبة الـ ١٣ عضوا، وساد اتفاق شامل حول توزيع ١٠ مقاعد: ٤ لمباي، ٢ للصهيونيين العموميين، ٢ لهمزراحي ولهبوعيل

همزراحي و ٢ لمباي. أما المقاعد الثلاثة الأخرى فتناфست عليها أربعة أحزاب: السفارديم، «الهجرة الجديدة» (التي سُميت لاحقا «الإصلاحيون»)، أغودات إسرائيل والاتحاد المدني. وقد تقرر، في جلسة الإدارة الصهيونية واللجنة القومية، توزيع المقاعد الثلاثة المتبقية على «الهجرة الجديدة»، السفارديم وأغودات إسرائيل. وحصل عضو الإدارة أ. دويكين من الأحزاب على أسماء ممثلي كل منها في عضوية الهيئة ذات الـ ١٣ عضوا: مباي - دافيد بن غوريون، إلعيزر كابلان، دافيد ريمز، موشي شرتوك (شاريت); الصهيونيون العموميون - بريتش برنشتاين، ي. غرينبوم; مبام - مردخاي بنطوف، أ. تسيزلينغ; همزراحي وهبوعيل همزراحي - الحاخام ي. ل. فيشمان (ميمون) ومشي شابيرا; الهجرة الجديدة - فيليكس روزنبلط (روزين); السفارديم - ب. شطريت; أغودات إسرائيل - الحاخام ي. م. ليفين.

في مجلس هيئة الـ ٣٧ عضوا، شارك جميع أعضاء هيئة الـ ١٣ وأضيف إليهم: دانييل أوستر، يتسحاق بن تسفي، إيلياهو برلين، الحاخام زئيف غولد، مئير غريوفسكي (أرغوف)، د. أبراهام غرنوفسكي (غرانتوت)، إيلياهو دويكين، مئير فلنر، هرتسل فاردي، زيرح فيرهافتينغ، راحيل كوهين، كالمان كهانا، سعاديا كوياشي، مئير دافيد ليفنشتاين، تسفي لوريا، غولدا مئيرسون (مئير)، ناحوم نير، تسفي سيغال، دافيد تسفي بنكاس، موشي كولودني (كول)، د. أبراهام كتسنلسون (نيسان)، بيرل ريطور، مردخاي شطرنر وبين تسيون شطرنبرغ.

على هذا النحو، شاركت في هيئة الـ ٣٧، إضافة إلى الأحزاب التي كان لها ممثلون أعضاء في هيئة الـ ١٣، الأحزاب التالية أيضا: التنقيحيون، الشيوعيون، اليمينيون، بوعالي أغودات إسرائيل و«فيتسو» (كان لمباي ١٠ أعضاء، للصهيونيين العموميين ٦ أعضاء، لهمزراحي وهبوعيل همزراحي ٥ أعضاء، لمباي ٥ أعضاء، لأغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل ٣ أعضاء، لتحالف الصهيونيين التنقيحيين الموحد ٣ أعضاء، للحزب الشيوعي عضو واحد، لفيتسو عضو واحد، للهجرة الجديدة عضو واحد، لليمنيين عضو واحد وللسفارديم عضو واحد).

قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية إشراك ممثلي العرب الذين يعترفون بوجود الدولة اليهودية في «مجلس الدولة المؤقت»، لكن لم يظهر عرب كهؤلاء حتى نهاية حرب الاستقلال.

تبين لنا مذكرات الرئيس ترومان، الذي ساعد كثيرا في إنشاء الدولة ثم اعترف بها رسميا فور إعلان استقلالها يوم ١٤/٥/١٩٤٨ مباشرة، أن وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين لم تكونا متحمستين تماما لفكرة الدولة اليهودية. صحيح أن

البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة كانت تضم شخصين - السيدة إيلين روزفلت (أرملة الرئيس) والجنرال هيلدرينغ - يديان موقفا إيجابيا ومتعاطفا مع قضيتنا، إلا أن البعثة بمجملها تميزت باللامبالاة كما تميزت وزارة الخارجية بموقفها غير الودي. في ٢٠ آذار ١٩٤٨، أعلن السيناتور أوستن، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، أن حكومته ستقترح وضع أرض إسرائيل تحت الوصاية (trusteeship) الدولية. وفي اليوم ذاته، على الفور، عقبُ بما يلي: «الإعلان الأميركي يضرُ بالأمم المتحدة - بقيمتها، بمكانتها وصلاحياتها - أكثر مما يضرُ بنا نحن. تغيير الموقف الأميركي يشكل استسلاما أمام إرهاب العصابات العربية، غير أن هذا الموقف لا يغيّر بشكل جوهري من الوضع القائم في البلاد ولا يحول دون إقامة الدولة اليهودية.

«لم يكن تأسيس الدولة، منذ البداية، منوطا بقرار الأمم المتحدة من يوم ٢٩ تشرين الثاني، رغم ما لهذا القرار من قيمة أخلاقية وسياسية كبيرة، وإنما بإمكانية هزْمنا بالقوة في البلاد. بفضل قوتنا - إن أردنا وإن أحسنّا تجنيدها بكل مستطاعنا - يمكن أن تقوم الدولة منذ الآن.

«لم أكن شريكا في حالة الابتهاج الذي عمّ اليشوف يوم ٢٩ تشرين الثاني ولن أكون شريكا في حالة الاكتئاب اليوم، إن كان البيان الأميركي يثير اكتئابا في اليشوف.

«نحن الذين نقرر مصير البلاد. نحن الذين أرسينا الأساس للدولة اليهودية ونحن الذين سنقيمها. لن نقبل بأي وصاية، لا مؤقتة ولا دائمة. لن نقبل بعد بأي حكم أجنبي، مهما حصل، وسنولي اهتماما أكبر للأمن. الدولة اليهودية قائمة وستبقى، إذا ما أحسنّا الدفاع عنها. وستجد الدولة اليهودية الطريق للتفاهم المشترك مع الشعوب العربية».

وقد أعلن ممثلو الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة، أيضا، معارضتهم لاقتراح الوصاية، وطالبوا بتنفيذ قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني.

عندئذ، ظهر اقتراح «الهدنة» لثلاثة أشهر في أرض إسرائيل. أعلنت إدارة الوكالة (اليهودية) في القدس أنها ستوافق على الهدنة إذا ما أوقف العرب هجماتهم ضد البلدات اليهودية. لكن هجمات العرب لم تتوقف. في الأثناء، كانت «الهاغانه» تحقق الإنجاز تلو الآخر. كانت طبريا هي المدينة الأولى التي انتصرت لهاغانه فيها. في الليلة ما بين ١٦ و ١٧ نيسان، انقضت قوات الهاغانه على البلدة التحتا، فاحتلت الفندق الذي كان على طريق طبريا - مجدال وتمركزت فيه القيادة العربية. وفي يوم ١٨ نيسان، قام الجيش البريطاني بإخلاء جميع العرب من طبريا، رغم أن قائد

الهاغانه كان قد أعلن أنه يحظر أي مس بممتلكات أو أرواح أي من الطوائف هناك.

بعد طبريا، جاء دور حيفا. احتلت وحدات الهاغانه معظم مواقع العصابات العربية وهربت القيادة العسكرية العربية من المدينة. أعلنت الهاغانه أن بإمكان جميع العرب البقاء في أماكنهم وأن عليهم، فقط، تسليم أسلحتهم للهاغانه وسيتم، عندئذ، الحفاظ على حياتهم وصيانة جميع حقوقهم. في يوم ٢٢ نيسان، في الساعة الرابعة بعد الظهر، التقى ممثلو العرب مع مندوبي الهاغانه بحضور الحاكم العسكري البريطاني على حيفا. قبل وجهاء العرب المحليين طلب الهاغانه، لكن المفتي أصدر من مصر أمراً برفض الطلب ومغادرة حيفا إلى حين وصول الجيش العربي إلى البلاد بعد نحو ثلاثة أشهر. هرب معظم العرب من المدينة ولم يبق فيها سوى نحو أربعة آلاف عربي. حصل العرب الذين بقوا في المدينة على بطاقات خاصة من الهاغانه تمنحهم تصريحاً بالاستمرار في أعمالهم وبالتنقل من مكان إلى آخر، كبقية السكان الآخرين. وفي بداية أيار، تم احتلال صفد فهرب جميع العرب منها، رغم أنهم كانوا يشكلون أغلبية السكان فيها آنذاك. بعد صفد، جاء دور بيت شان/ بيسان (١٢/٥/١٩٤٨). ثم حصل الأمر ذاته في يافا أيضا، في الأيام الأخيرة من حكم الانتداب البريطاني. احتلت الهاغانه مدينة يافا وهربت منها الغالبية الساحقة من العرب، تنفيذا لأوامر اللجنة العربية العليا. سبقت هذه الانتصارات الكبيرة التي حققتها الهاغانه مجزرة فظيعة نفذتها العصابات العربية يوم ١٣ نيسان ضد قافلة لعمال مستشفى «هداسا» كانت في طريقها بين الشيخ جراح وجبل سكوبوس. كان ضابط الشرطة البريطانية المسؤول في المنطقة قد قطع تعهدا بأن الطريق خالية وأمنة. وهذا ما يرويهِ دوف يوسف عن هذه الكارثة، في كتابه «كرباه مخلصه»:

«خرجت القافلة من المدينة في الساعة التاسعة والنصف صباحا. كانت مؤلفة من سيارتي إسعاف، ثلاثة باصات مصفحة، ثلاث شاحنات محملة بالمواد الغذائية والتجهيزات الطبية وسيارتين صغيرتين مرافقتين. في الطريق من الشيخ جراح إلى جبل سكوبوس، انفجر بالقافلة لغم فأصيب سيارته إسعاف وباصان بأضرار عطلتْها تماما. استطاعت السيارة المرافقة التي كانت في مؤخرة القافلة الاستدارة والفرار. وابل من النيران، شمل القنابل اليدوية والزجاجات الحارقة أيضا، أصاب المركبات من كلا طرفي الشارع. استمر إطلاق النيران كل ذلك الصباح. وقع الهجوم على بُعد أقل من مائتي متر عن موقع الحرس البريطاني المسؤول عن الأمن في الشارع. شاهد الجنود الهجوم ولم يحركوا

ساكنًا. في الساعة ٩:٤٥ مرقب المكان، بسيارته، الجنرال غوردون هـ. أ. مكميلان، الضابط البريطاني ذو الرتبة العسكرية الأعلى في القدس. قال، لاحقًا، إنه كان يبدو له إن الهجوم قد انتهى. ثم مرّت من هناك، مرتين، في الساعة الواحدة والساعة الثانية بعد الظهر، مركبتان عسكريتان بريطانيتان، دعاهما د. حاييم ياسكي، مدير المستشفى (في جبل سكوبوس)، لتقديم المساعدة، لكنهما لم تستجيبا.

«حين توجه ضابط الارتباط في الوكالة اليهودية إلى القيادة البريطانية وطلب إننا لإرسال رجال الهاغاناه إلى الموقع، قيل له إن الجيش يسيطر على الوضع وسيقوم بإنقاذ القافلة وإن تدخل الهاغاناه من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الهجوم، فقط. في النهاية، حاولت سيارتان تابعتان للهاغاناه الوصول إلى القافلة، لكنهما أصيبتا جراء كمين، بينما انفجر لغم بسيارتين أخريين حاولتا التقدم من جهة جبل سكوبوس لنجدة القافلة، غير أن الأشخاص الذين كانوا في السيارتين قاموا بشن هجوم على العرب. في ساعات الظهر، تلقى العرب تعزيزات. وفي الساعة ١:٤٥، اتصل د. ي. ل. ماغنس، رئيس الجامعة، بالجنرال مكميلان مستغيثًا وطالبا النجدة. جاء الرد أنّ السيارات العسكرية تحاول الوصول إلى المكان، لكن نشبت هناك معركة شرسة. في الساعة ٣، جرى إحراق الباصين فاحترق معظم ركبهما، ممن نجوا من القتل سابقًا.

«استمر الهجوم نحو سبع ساعات. في الساعة ٣:٤٠ فقط تم طرد العرب وإخراج القتلى والجرحى. ثمانية وعشرون شخصًا فقط نجوا. ثمانية منهم لم يصابوا بأي أذى. بين القتلى السبعة والسبعين، كان د. حاييم ياسكي، بروفسور ليونارد دولجانسكي وموشي بن دافيد، من مؤسسي كلية الطب الجديدة في الجامعة العبرية، الفيزيائي د. غونتر وولفسون، د. أنتسي بونينتورا، رئيس قسم علم النفس في الجامعة العبرية، د. أهارون حاييم فرايمان، الخبير في القانون العبري، وعالم اللسانيات د. بنيامين كلار».

كان من عادة قوافل الأطباء والممرضين تلك تبديل الورديات من وقت إلى آخر والصعود إلى جبل سكوبوس، استنادًا إلى تعهدات، قطعها المندوب السامي بشكل شخصي ووزير المستعمرات كرتيس جونز، بأن تبقى وسائل المواصلات الطبية والمدنية إلى جبل سكوبوس آمنة بحيث تتولى قوات الجيش والشرطة البريطانيين مهمة حمايتها وتأمينها. هكذا أوفى رؤساء سلطات الانتداب البريطاني بوعودهم وتعهداتهم الشخصية التي كلفت أرواح سبعة وسبعين طبيبًا، ممرضة، باحثًا ومدرسا وطالبا.

في يوم ١٨/٤/١٩٤٨، انعقدت الجلسة الأولى لهيئة الـ ١٣ عضواً، لكن عشرة منهم فقط حضروها: د. بن غوريون، م. بنطوف، ب. برنشتاين، الحاخام ي. ل. فيشمان، أ. تسيرلينغ، إليعيزر كابلان، دافيد ريمز، ف. روزنبلات، ب. شطريت وموشي شابييرا، بينما تغيب عنها كل من: م. شرتوك (كان في الولايات المتحدة)، ي. غرينبوم، الحاخام ي. م. ليفين. القضايا التي كانت مطروحة للبحث في تلك الجلسة: الاسمان اللذان سيُطلقان على هيئتي الـ ٣٧ و ١٣، مشاكل المواصلات، البريد، التلغراف، القطار، الوقود، الإمدادات لقوات الهاغاناه وللييشوف، تنظيم قوة بشرية للدفاع وللمرافق الاقتصادية المهمة في فترة الطوارئ. ازداد تفكك سلطات الانتداب وتسارع، ما خلق حالة من التفكك في مجال الخدمات أيضاً. كانت مسألة الأمن، بالطبع، القضية الأكثر أهمية وحيوية التي وُضعت على جدول أعمال هيئة الـ ١٣.

نوهت، بصفتي مسؤولاً عن الدائرة الأمنية من قبل إدارة الوكالة: «نحن نرث ما حققته الهاغاناه عبر عشرات السنين. يتمثل هذا الإرث في «الحامية العسكرية» في كل موقع وموقع، والتي أثبتت أهليتها وجدواها في شتى المراحل الزمنية، حتى الآن. كما أورتتنا، أيضاً، بداية صغيرة للتدريبات العسكرية، في «بلماح» أولاً، ثم في المنظمة السريّة، أورتتنا جهازاً متفانياً جداً وروح العطاء التطوعي، التي كانت الروح الحية في التنظيم لسنوات عديدة. اضطررنا خلال الأشهر الأخيرة، واستعداداً للحرب التي أعلنت ضدها، إلى البدء بتنظيم ما يشبه الجيش. إنني أقول: ما يشبه الجيش، لأنه بدون دولة - لا يمكن أن يقوم جيش حقيقي».

أصدرت الوكالة (اليهودية) واللجنة القومية حتى نهاية العام ١٩٤٧، وأمر تجنيد للشباب أبناء ١٧ - ٢٥ عاماً وافتُتحت مراكز تجنيد في مختلف أنحاء البلاد. تم في البدء، تجنيد أبناء ١٧ - ١٩ عاماً. طالبت «أغودات إسرائيل» بإعفاء النساء من واجب تأدية الخدمة العسكرية، وتم الاتفاق على إعفاء أي امرأة في سن التجنيد تطلب ذلك لأسباب دينية أو عائلية. استجاب الشباب لدعوات التجنيد وتجنّد الآلاف منهم. وقد أفاد د. أفنيئيل، رئيس مركز قيادة الخدمة للشعب، في منتصف كانون الثاني ١٩٤٨، بأن ٧٢٪ من الملزمين بالثول في مراكز التجنيد قد امتثلوا، حتى ذلك التاريخ. بين الـ ٢٨٪ المتبقين، أعضاء المنظمات المنسحبة. وقد تم هذا كله، دون أي إكراه.

في أمر التجنيد الذي صدر في منتصف شباط ١٩٤٨، تعهد جميع أبناء البلاد في سن ١٧ - ٢٥ عاماً المتواجدين خارج البلاد بالتسجيل في «مكتب الوكالة الصهيونية في أرض إسرائيل» في الدول التي يقيمون فيها بصورة مؤقتة، وبأن يكونوا على

استعداد لخدمة العلم في البلاد، في أي وقت. جرى في شهر آذار استدعاء أبناء ٢٦ - ٣٣ عاما للتسجيل، أيضا. وفي نيسان، ارتفعت وتيرة التسجيل والتجنيد.

في يوم ٢٦/٤/١٩٤٨، اجتمعت «مديرية الشعب» مرة أخرى. هذه المرة، تمكن من حضور الجلسة سبعة أعضاء فقط (د. بن غوريون، م. بنطوف، ب. برنشتاين، أ. تسيزلينغ، ف. روزنبلت، ب. شطريت). قدم د. ريمز اقتراح اللجنة لتوزيع الوظائف في مديرية الشعب: د. بن غوريون - رئيس الحكومة ووزير الأمن؛ م. بنطوف - وزير الأشغال العامة؛ ب. برنشتاين - وزير التجارة والصناعة؛ ي. غرينبوم - وزير الداخلية وعلاقات العمل؛ الحاخام فيشمان - وزير الأديان والقدس؛ أ. تسيزلينغ - وزير الزراعة؛ أ. كابلان - وزير المالية؛ د. ريمز - وزير الاتصالات والمواصلات؛ ف. روزنبلت - وزير القضاء؛ م. شابيرا - وزير الهجرة؛ م. شرتوك - وزير الخارجية؛ ب. شطريت - وزير الشرطة. ولم يتم تعيين وزراء التعليم والثقافة، الصحة والخدمات الاجتماعية.

أعلن د. بن غوريون إنه لا يستطيع الإعلان، بعد، ما إذا كان يقبل بتولي منصب وزير الأمن. في هذه الأثناء، يواصل إشغال منصبه هذا منتدباً عن إدارة الوكالة، إلى حين اتخاذ قرار نهائي في مديرية الشعب.

في جلسة مديرية الشعب التي انعقدت يوم ٣ أيار ١٩٤٨، أعلن د. بن غوريون إن إدارة الوكالة قررت في جلستها الأخيرة التي عقدتها في القدس إنه نظرا لنقل جميع مهمات الأمن إلى مديرية الشعب وتوقف الوكالة عن الاضطلاع بهذه المهام ومعالجتها، فسيتوقف مندوب الوكالة عن المشاركة في القيادة القطرية لـ «الهاغانه» وسيتم إلغاء وظيفة رئيس القيادة القطرية، منذ الآن. اقترح أ. تسيزلينغ تجديد وظيفة رئيس القيادة القطرية، من قبل مديرية الشعب.

سأل ف. روزنبلت: كيف يتم تشكيل القيادة القطرية؟ ما هي وظيفة رئيس القيادة القطرية؟ ومن هي الجهة المسؤولة عنه؟ رد د. بن غوريون: رسميا، اللجنة القومية هي التي كانت تقوم بتعيين القيادة القطرية لـ «الهاغانه». لكن، فعليا، كانت الهستدروت (نقابة العمال) تعين نصف أعضائها، فيما كان «الاتحاد المدني» يعين النصف الآخر منهم. كانت الوكالة هي السلطة الأعلى المسؤولة عن «الهاغانه». في أعقاب المؤتمر الصهيوني الأخير، في العام ١٩٤٦، أصبح رئيس الإدارة مديرا للدائرة الأمنية وهو الذي يعين مندوبا عنه في القيادة القطرية رئيسا لها. كان رئيس القيادة القطرية آنذاك موشي كلاينبوم (سنيه). وفي أعقاب تفجير فندق الملك داود، اضطر إلى الاختفاء فغادر إلى باريس

وتم تعيين رئيس فاينشتاين (شيفر)، من أيلت هشاحر، خلفا له. في المؤتمر الصهيوني الأخير، قررت تعيين إسرائيل غاليلي مكان فاينشتاين الذي لم يعد يستطيع مواصلة إشغال الوظيفة. أُلقيت على رئيس القيادة القطرية مهمة إبلاغ القيادة القطرية بقرارات الوكالة. بعد أن قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية، إثر تشكيل هيئتي الـ ٣٧ و الـ ١٣، نقل مهمات الأمن إلى مسؤولية هيئة الـ ١٣ ووقف تدخل الوكالة في الشؤون الأمنية وإلغاء القيادة القطرية - قررت الإدارة إلغاء تمثيلية الوكالة في القيادة القطرية وإلغاء منصب رئيس القيادة القطرية. منذ الآن، تخضع جميع الشؤون الأمنية لمسؤولية مديرية الشعب بصورة كاملة وحصرية. ادعى بنطوف بأن عزل رئيس القيادة القطرية يعني عزل الشخص الذي كان في صدارة العمل والأحداث طوال عقد من الزمن، إذ أشغل منصب مدير ومركز وكان بمثابة قائد للجيش. المبرر الذي عُرض لعزله كان رسميا فقط. من المحتمل أن يثير هذا الأمر مشاكل، من جانب الجنود أيضا، ولذا فإن التسوية الرسمية لا يبرر هذه الخطوة.

د. بن غوريون: ليس صحيحا أن رئيس القيادة القطرية كان يضطلع بوظيفة مدير الحرب أو القائد الرئيسي. أنا، بنفسني، صُغت نص كتاب التعيين ولم أخوله صلاحية كهذه. خوله كتاب التعيين صلاحية إشغال منصب رئيس هيئة القيادة القطرية، نقل تعليمات الوكالة وتوجيهاتها إلى القيادة القطرية ونقل قرارات القيادة القطرية إلى قيادة «الهاغانه». الأوامر إلى الجيش تصدر عن رئيس هيئة الأركان العامة، وهو يعقوب دوري. منصب قائد الجيش لم يكن قائما أصلا. مديرية الشعب هي المخولة الآن صلاحية تنظيم الحكم وسلطاته كما تترتي، وإن أرادت يمكنها تعيينه من جديد لأي منصب تراه مناسباً. سنبحث موضوع الأمن ونظامه وستجري الأمور وفق ما سيُتخذ من قرارات.

ستعود مديرية الشعب إلى بحث هذه المسألة يوم ١٢/٥/١٩٤٨. أعلن د. بن غوريون: قبل سنتين، وفي أعقاب المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في نهاية العام ١٩٤٦، أوكل إلي مهمات الأمن. بعد قرار اللجنة التنفيذية الصهيونية في نيسان ١٩٤٨، أوكلت المهام الأمنية جميعها إلى هيئة الـ ١٣. كان ثمة اقتراح بأن أكون أنا وزيرا للأمن. إذا ما استمر النظام الذي كان قائما في شؤون الأمن حتى قرار اللجنة التنفيذية الصهيونية، فلن آخذ ملف الأمن على عاتقي: تعدد السلطات يشكل خطرا جسيما. من دون إقرار مبدئين اثنين، هما: ١. أن يكون الجيش كله وجميع أقسامه خاضعين لسلطة الشعب، ولسلطة الشعب فقط لا غير - أي، لهيئة الـ ١٣ عضوا الآن، والتي أمل أن تصبح حكومة منتخبة بعد بضعة أشهر؛ ٢.

أن يعمل كل فرد في «الهاغناه» أو في الجيش في المجالات التي أوكلتها إليها السلطة المنتخبة، فقط لا غير، بحيث يسري هذا على القادة العسكريين في جميع المستويات والدرجات، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان العامة أيضا. بدون ضمان هذين المبدأين - لن أقبل بتولي ملف الأمن. يشكّل النظام الذي كان قائما حتى الآن، في الظروف الجديدة، خطرا جسيما على وجودنا. الفوضى والدولة مصطلحان متناقضان، وخصوصا في وقت الحرب، وخصوصا خصوصا في الحرب الوجودية.

أعلم بصفتي وحدا من الذين عايشوا ظروفًا قاسية جدا في البلاد، أنه لا عبء أصعب من عبء الأمن. إنه مسألة حياة أو موت لأبناء الشعب وللشعب كله. وحين ألقى هذا العبء على كاهلي، في أعقاب المؤتمر الصهيوني الأخير، لم أر أن من حقي التواني عن حمل هذا العبء الثقيل. لكن ثمة تغيرات قد حصلت ولن نكون، في رأيي، قادرين على الصمود في الحرب في حالة من الفوضى الداخلية. القرار الآن بين أيديكم. لكن، عليكم أولا أن تعلموا: لن أكون شريكا في نظام لا يضمن امتثال جميع الجنود، أو جميع أعضاء «الهاغناه» أو جميع أعضاء «بلماح» - أيًا كان الاسم الذي سيطلق عليهم - لسلطة واحدة وحيدة، بشروط متساوية، وعلى أن يعمل كل فرد في مجالات صلاحياته فقط، فيما تتحدد هذه الصلاحيات من قبل الحكومة فقط لا غير، أو من قبل المؤسسات المنتخبة، في حال تأسيسها. عملت ٤٢ سنة في مجال الأمن في البلاد، لكن الأمور قد تجري بدوني أيضا، وهذا الأمر منوط بكم أنتم الآن. اختاروا من تريدون، لكنني لن أقبل بإشغال هذه الوظيفة بغير تحقق الشرطين اللذين ذكرتهما، واللذين لن نكون قادرين على الصمود بدونهما. لكنكم أحرار في أن تقرروا ما تريدون. هذه هي كلمتي الأخيرة في هذا الموضوع.

اقترح م. شابيرا عدم بحث الموضوع الآن، بل تأجيل الأمر إلى وقت لاحق. تم اتخاذ قرار نهائي في أعقاب مغادرة البريطانيين وغزو الجيوش العربية. تم إسناد حقيبة الأمن إلى د. بن غوريون، تأسيسا على قبول مبدئي وحدة الجيش وتجانسه وخضوعه للحكومة بصورة تامة وحصرية.

في يوم ١٢/٥/١٩٤٨، بحثت مديرية الشعب مسألة إعلان الاستقلال. أبدى بعض أعضاء المديرية شكوكا وتخوفات عميقة في هذه المسألة. اقترح شاريت، الذي عاد من الولايات المتحدة في اليوم نفسه فقط، الإعلان عن إقامة حكومة يهودية. قال ف. روزنبلات (روزين) إنه في يوم ٢٩/١١/١٩٤٧ تم إقرار حق الشعب العبري في إقامة الدولة، بما لا يقبل الطعن أو الاستئناف، لكن

علينا إعلان الدولة في إطار قرارات الأمم المتحدة - هناك مشكلة الحدود ومن غير الممكن عدم ترسيمها.

اعترض د. بن غوريون على عبارة «في إطار قرارات الأمم المتحدة». ليس ثمة ما يوجب تفصيل الحدود.

أيد ب. شطريت طلب روزين بترسيم الحدود. لا يمكن إعلان الدولة من دون ترسيم حدودها. إن ما تنشره دولة ما هو بمثابة قانون في نطاقها، وعليه، فحين تقوم دولة جديدة تُعلن ترسيم حدودها، أيضا.

قال د. بن غوريون: ثمة إعلان لاستقلال الولايات المتحدة وهو لا يتضمن أي إشارة إلى حدودها الإقليمية. ليس ثمة قانون كهذا. ليس من الإلزامي إشهار حدود الدولة ضمن إعلان تأسيسها. لماذا ينبغي ألا نحدد؟ لأننا لا نعرف. نحن قبلنا بقرار الأمم المتحدة، لكن العرب لم يقبلوا به. إنهم يستعدون لشن حرب ضد الدولة. إذا ما أفضلنا خطتهم واحتلنا الجليل الغربي، أو طرفي الشارع المؤدي إلى القدس، فستصبح هذه المناطق جزءاً من الدولة. لماذا علينا الالتزام مسبقا بشأن حدود لا يوافق العرب عليها مطلقا؟ طُرحت مسألة ترسيم الحدود للتصويت. تقرر، بأغلبية خمسة أعضاء ومعارضة أربعة، عدم تضمين الحدود في إعلان قيام الدولة. اختيرت لجنة من خمسة أعضاء لصياغة نص إعلان الاستقلال: ف. روزنبلات، م. شرتوك، أ. تسيزلينغ، د. ريمز وموشي شابيرا. كما تقرر عقد جلسة لمجلس الشعب، ظهر يوم الجمعة، لإقرار نص إعلان الاستقلال، ثم عقد جلسة احتفالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم ذاته، في قاعة متحف تل أبيب، للإعلان رسميا عن إقامة الدولة.

في جلسة مديرية الشعب، يوم الخميس ١٣/٥/١٩٤٨، أعلن د. بن غوريون سقوط غوش عتصيون واستسلام عرب يافا لقوات «الهاغناه» وتعيين يتسحاق تشيچيك حاكما عسكريا على يافا.

عرض م. شرتوك، باسم اللجنة، نص إعلان الاستقلال الذي يبدأ بـ «بما أنّ»، كما يبدأ الانتداب: «١. بما أنّ الشعب اليهودي، الذي أقصى بالقوة عن وطننا، قد ظل وفيًا له عبر كل أجيال شتاته وفي كل مواقع انتشاره؛ ٢. بما أنّ أبناء الشعب اليهودي قد ظلوا، مع تعاقب الأجيال، على عهدهم بالعودة والاستقرار في وطنهم؛ ٣. بما أنّ حكومة بريطانيا المنتدبة على أرض إسرائيل من قبل عصبة الأمم تنهي انتدابها هذا اليوم وتتخلى عن مسؤولية الحكم على البلاد - فإننا، وبناء عليه، نعلن، نحن أعضاء مجلس الشعب، منتخبي الحركة الصهيونية واليهود العبري في البلاد، أننا قد اجتمعنا بهذه المناسبة الاحتفالية

استنادا إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وإننا نعلن بهذا أمام الشعب اليهودي في مهاجر الشتات والعالم كله قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل واسمها دولة إسرائيل» (تضمن نص إعلان الاستقلال ٢٢ بنداً).

طُرحت انتقادات كثيرة لاستخدام صيغة «بما أن»، ليعرض الأمور الناقصة وليعرض الأمور الزائدة عن الحاجة وتقرر توكيل لجنة من أربعة أعضاء (د. بن غوريون، الحاخام ي. ل. فيشمان، أ. تسيرلينغ وموشي شرتوك) بمهمة وضع صيغة معدلة ونهائية. في مساء اليوم نفسه، وضع د. بن غوريون صيغة معدلة لإعلان الاستقلال، دعا أعضاء اللجنة الثلاثة، لكن م. شرتوك لم يتمكن من الحضور، فيما حضر الحاخام فيشمان وتسيرلينغ وصادق الثلاثة على النص المقترح، بعد نقاش طويل حول كلمتين من الفقرة الأخيرة التي ورد فيها: انطلاقاً من الإيمان والثقة بإله (شعب) إسرائيل، ها نحن نوقع.....

لكن الحاخام فيشمان طلب إضافة «انطلاقاً من الإيمان والثقة بإله (شعب) إسرائيل ومخلصه»، بينما طلب تسيرلينغ شطب هذه الكلمات كلها، تماماً. وبعد نقاش طويل، وافق الطرفان على إبقاء النص كما هو، وفي اليوم التالي صادق مجلس الشعب على هذه الصيغة مع إضافة كلمة واحدة فقط في البند رقم ١٣ الذي يتحدث عن ضمان حرية الدين، الضمير، التعليم والثقافة. وتم الاتفاق، أيضاً، على تبني تعديل اقترحه م. غريوفسكي بإضافة كلمة «اللغة» بعد كلمات «حرية الدين والضمير». أما بشأن المقترحات الأخرى التي تضمنت نقداً لحكومة الانتداب وملاحظات سياسية أخرى، فقد تبني المجلس اقتراح د. بن غوريون بأن يعرض الأعضاء

آراءهم هذه في جلسة المجلس التي ستُعقد بعد مغادرة البريطانيين، وبأن يُطرح نص إعلان الاستقلال، مع إضافة كلمة «اللغة»، للتصويت. وفي حال حظي هذا النص بتأييد أغلبية الأعضاء، يجري عرض إعلان الاستقلال للتصويت مرة أخرى، على أن يؤيده جميع أعضاء المجلس، كي يكون (إعلان الاستقلال) معبراً عن الإرادة المشتركة لجميع أعضاء مجلس الدولة المؤقت. وبعد أن حظي النص الكامل بتأييد ١٦ عضواً مقابل امتناع ٨ أعضاء، جرى عرض النص للتصويت مرة أخرى فرفع جميع الأعضاء أيديهم مؤيدين. وأُتيحت للأعضاء فرصة الإدلاء بتصريحات سياسية أو توضيحات أخرى في جلسة المجلس التي ستُعقد يوم الأحد التالي.

عندئذ، أعلن الرئيس د. بن غوريون أن المجلس سيلتئم مرة أخرى في ساعات بعد الظهر للمصادقة بصورة احتفالية على إعلان الاستقلال، بالإجماع ودون أي جدالات، مع إتاحة المجال لأكبر الأعضاء سناً، الحاخام فيشمان، وحده، لتلاوة تحية ودعاء، ثم توقيع جميع الأعضاء على إعلان الاستقلال، حسب الترتيب الأبجدي، واختتام الجلسة بالنشيد الوطني «هتكفا». وتم الاتفاق، أيضاً، على أن يقوم أعضاء المجلس القاطنون في القدس، والذين سيتعذر عليهم الوصول إلى الجلسة بالتوقيع على إعلان الاستقلال في وقت لاحق.

بعد إقرار نص إعلان الاستقلال، اقترح ف. روزنبلط نص بيان قانوني. وبعد نقاش قصير، جرى اعتماد نص البيان مع تعديلات طفيفة، وهو الذي تلاوته في اليوم نفسه في جلسة مجلس الشعب التي تم خلالها إعلان قيام الدولة. بهذا، اختتمت ورُفعت جلسة مجلس الدولة المؤقت.

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)